

الاقتصاد

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على www.alanba.com.kw/Business

خمس سنوات.. وتغطي من الاقتراض المحلي والخارجي والسحب من الاحتياطي العام

صندوق النقد للكويت: 100 مليار دولار لتمويل عجوزات الموازنة

محمود فاروق

قال صندوق النقد الدولي ان وضع المالية العامة للكويت شهد تحسنا على خلفية ضغط الإنفاق العام، مبينا ان «الاحتياجات التمويلية للموازنة العامة لا تزال ضخمة».

وأضاف صندوق النقد في تقرير نشر على موقعه الإلكتروني ان وضع العجز «غير النظيف» للموازنة العامة شهد تحسنا في العام الماضي، ما يعكس المزيد من الجهود الحكومية الرامية الى تقليص الإنفاق الجاري، إضافة الى أثر تخفيض دعم الطاقة بنحو ملياري دينار ما يعادل نحو 6,5 مليارات دولار.

وذكر ان هذه الجهود ستؤدي بدورها الى تقليص الإنفاق الجاري بحوالي 2,25 مليار دينار (نحو 10,6 مليارات دولار) على مدى العامين المقبلين، مبينا ان الموازنة العامة شهدت في السنة المالية (2016/ 2017) باستبعاد دخل الاستثمارات الحكومية وبحساب مخصصات صندوق احتياطي الاجيال القادمة «عجرا كبيرا» للسنة الثانية على التوالي يعادل نحو 17,5٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وأوضح ان الحكومة غطت الاحتياجات التمويلية للموازنة العامة من خلال السحب من أصول صندوق الاحتياطي العام والاقتراض المحلي وبيع السندات السيادية الدولية.

وأكد صندوق النقد الدولي ان التحسن في تنفيذ مشاريع خطة التنمية الخمسية في الكويت وتحسن الثقة سيدعمان الانتعاش التدريجي للاقتصاد الوطني، متوقعا نمو الناتج المحلي الحقيقي للقطاعات غير النفطية على المدى المتوسط وتسجيل نحو 4,4٪ عام 2018.

وتوقع الصندوق ارتفاع الناتج المحلي الحقيقي للقطاعات النفطية في ذات العام الى نحو 4,5٪ بافتراض انتهاء اتفاق تخفيض حصة الإنتاج لمنظمة (أوبك) والتوسع في الإنتاج النفطي تدريجيا استنادا إلى خطط الاستثمار على هذا القطاع. وأضاف ان بعثة الصندوق التي زارت الكويت خلال الفترة ما بين 31 أكتوبر و13 نوفمبر الحالي أعدت بيانا تضمن الاستنتاجات الأولية لتقرير سيعد لاحقا لمناقشته من قبل المجلس التنفيذي للصندوق في ظل مشاورات البورية مع الكويت لعام 2017 بموجب المادة الرابعة من اتفاقية إنشاء الصندوق.

وتناول البيان ثلاثة محاور رئيسية تشمل التطورات المالية العامة والمالية الكلية الراهنة في الكويت وتوقعات المالية العامة والمالية الكلية والمخاطر التي تواجه تلك التوقعات ومناقشة السياسات.

تراجع الناتج المحلي

وحول تطورات المالية العامة والمالية الكلية الراهنة للكويت أشار التقرير الى الارتفاع «المتواضع» في نمو القطاعات (غير النفطية) خلال العامين الماضيين ومعدلات «معتدلة» للتضخم السنوي فضلا عن تعافي معدل النمو في الناتج المحلي الحقيقي للقطاعات (غير النفطية) بعد القصور في عام 2015. وتوقع بيان الصندوق وصوله لنحو 2,5٪ خلال العام الحالي مقارنة بنحو 2٪ في 2016 متوقعا بتحسين الثقة. وأوضح ان انخفاض معدل إنتاج النفط بنحو 6٪ والذي يعكس التزام الكويت باتفاق (أوبك) سيؤدي لتسجيل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي انكماشاً في العام الحالي بنحو 2,5٪ مقارنة بنمو بلغ 2,2٪ في 2016.

التضخم لأدنى مستوى

واعتبر انه «رغم تأثير ارتفاع أسعار المشتقات النفطية وأسعار الميهاد إلا ان معدلات التضخم بقيت في مسار سيئوي لأدنى مستوياتها منذ عدة سنوات لتصل لنحو 1,75٪ في 2017 مدفوعة بانخفاض إيجارات المساكن والتطورات الواعدة لأسعار المواد الغذائية». وذكر ان الحساب الجاري لميزان المدفوعات سجل في 2016 أول عجز له منذ سنوات عديدة وبنحو 5 مليارات دولار بما نسبته 4,5٪ من الناتج المحلي الإجمالي مدفوعا بانخفاض أسعار النفط متوقعا «تحسن وضع الحساب الجاري مع انتعاش أسعار النفط ليصل لوضع متوازن على نطاق واسع هذا العام».

مناة القطاع المصرفي

وقال ان القطاع المصرفي الكويتي «بقي متينا» وفقا لبيانات الربع الثاني من العام الحالي، مشيرا الى التباطؤ الطفيف في النمو الائتماني مع تسجيل الكفاية الرأسمالية للبنوك معدلات مرتفعة بلغت 18,3٪ ومعدلات ربحية قوية مقارنة بالعاقد على الأصول الذي بلغ 1,1٪. وذكر ان نسبة القروض غير المنتظمة شهدت انخفاضا لتصل الى نحو 2,4٪ في حين ارتفعت نسبة تغطية المخصصات للقروض غير المنتظمة التي ما يفوق 200٪. وعلى صعيد محفظة الودائع أشار الى «تباطؤ» نمو وديان القطاع الخاص في السنوات الأخيرة في حين قابلته جزئيا ارتفاع الودائع الحكومية. ولفت الى ان بعض البنوك قامت بزيادة التمويل من الاسواق الدولية بينما تباطأت معدلات النمو السنوية للتسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الخاص منذ يوليو 2016 مبينا ان «الاتجاه الأساسي لذلك النمو بقي أعلى من نحو 5,5٪ في حين بقيت السيولة لدى البنوك وفيرة». وبين الصندوق في بيانه انه على مدى العامين



لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو الـ

القطاع المصرفي «متين» 18.3٪ معدلات كفاية رأس المال

1.1 ٪ معدل ربحية البنوك

الكويتية مقارنة بالعاقد على الأصول

2.4 ٪ نسبة القروض غير المنتظمة.. و200٪

تغطية المخصصات للقروض غير المنتظمة

2 ٪ انكشاف البنوك

على شركات الاستثمار

من إجمالي القروض

49 دولاراً لبرميل النفط خلال

2017-2019 وتزداد لتصل

لنحو 52 دولاراً للبرميل

بموجب السيناريو الأساسي فإن الموازنة العامة (شاملة مخصصات صندوق احتياطي الاجيال القادمة وباستبعاد دخل الاستثمارات الحكومية) ستسجل «عجزاً مالياً سنوياً» بنحو 15٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات المالية الخمس المقبلة. وأوضح انه سينتج عن تلك العجوزات احتياجات تمويلية تراكمية إجمالية بنحو 100 مليار دولار وستستمر تغطية هذه العجوزات من خلال إصدارات محدودة من الاقتراض المحلي والاقتراض الخارجي والسحب من أصول صندوق الاحتياطي العام.

وقال انه رغم السيناريو الأساسي سيؤدي لتراجع رصيد المصداق المالية الذي توفره أصول صندوق الاحتياطي العام المتاحة «إلا ان إجمالي الأصول الاجتية التي تديرها الهيئة العامة للاستثمار ستواصل الزيادة بالقيمة الاسمية». وقال الصندوق ان هذه التطورات ستكون مواتية بشكل عام للاستقرار المالي ونمو الائتمان رغم وجود مخاطر سلبية على جودة الأصول، موضحاً ان «مصدات امتصاص الخسائر لدى البنوك مرتفعة وسيولة القطاع المصرفي وفيرة».

مخاطر محتملة

ورأى ان الكويت «لا تزال معرضة لعدد من المخاطر المحتملة الداخلية والخارجية، إذ يمكن ان يؤدي انخفاض أسعار النفط على المدى المتوسط لزيادة العجز واحتياجات التمويل مما يجعل الحكومة عرضة للتحويلات في توجهات أسواق المال العالمية». وأضاف انه في حال تراجع اقبال المستثمرين على سندات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يمكن ان تواجه الكويت في هذه البيئة المضادة بين إصدار المزيد من الديون المحلية التي تؤدي لمزاحمة الائتمان المقدم للقطاع الخاص أو السماح للمصداق المالية المتوافرة بالانخفاض.

وذكر انه في حال ما استمر الارتفاع الاخير في أسعار النفط فإنه يشكل مخاطر رغم ان ذلك قد يقابله انخفاض في الإنتاج عما هو متفرض حالياً بموجب اتفاق منظمة «أوبك» في حال تم تصديده. وأشار إلى ان «المخاطر الأمنية المتزايدة في المنطقة والبيئة الجيوسياسية المتقلبة يمكن أن تؤثر على الثقة والاستثمار والنمو».

وأضاف ان الظروف المالية العالمية «الأكثر تشدداً» قد تؤدي في ضوء التشديد السياسي العالمي في الولايات المتحدة الأميركية إلى زيادة تكاليف التمويل والمخاطر بالنسبة لكل من الدول والبنوك. وبين ان المخاطر الرئيسية على الصعيد المحلي تتمثل في احتمال تأخير الإصلاحات وتنفيذ المشاريع الذي يمكن أن يترتب عليه نمو أقل وعجزاً مالياً أكبر. وأوضح الصندوق ان مكاسب النمو المحتملة من الإصلاحات المالية والهيكلية كبيرة، في حين ان التكيف المالي قد يضعف آفاق النمو غير النفطي على المدى القصير. وقال إن توجيه الاتفاق العام نحو الاستثمار المعزز للنمو والإنفاق الحكومي الأكثر فاعلية، إضافة إلى مكاسب الثقة ذات الصلة سيؤدي بالنمو في الناتج المحلي الحقيقي للقطاعات غير النفطية إلى نحو 4٪ بحلول 2022.

وأضاف انه على المدى الطويل يمكن للإصلاحات الهيكلية أن ترفع النمو في الناتج المحلي الحقيقي للقطاعات غير النفطية التي ما يفوق 5٪ من خلال تعزيز الاستثمار وزيادة نمو الإنتاجية. وأشار إلى ان السيناريو التوضيحي لبعثة الصندوق يرى أن التصحيح المالي والإصلاحات الهيكلية المقترحة قد يؤديان بعد 10 سنوات إلى رفع قيمة الناتج المحلي الحقيقي للقطاعات غير النفطية بنسبة تتراوح بين 5 و10٪ فوق قيمته ضمن السيناريو الأساسي على ان تؤدي تلك الإصلاحات لتتوسع اقتصادي أكبر. وفيما يخص المحافظة على استدامة المالية العامة على المدى الطويل، رحبت بعثة صندوق النقد الدولي بالإصلاحات المالية العامة المخطط لها وتشجع خطوات مكررة للحد من مخاطر التنفّذ. وفي شأن ترشيد الإنفاق العام مع تعزيز إدارة المالية العامة بينت أن هناك مجالاً لتحقيق وفورات كبيرة في الإنفاق العام بعد الزيادة الكبيرة في الإنفاق العام خلال فترة أسعار النفط المرتفعة. وأوضح البيان ان الكويت تنظر في قائمة شاملة من الخيارات الممكنة لتحقيق سقف الإنفاق العام المفررة حديثاً بما في ذلك تشديد الضوابط على تحويلات الموازنة العامة والحد من ضعف كفاءة النفقات الجارية والرأسمالية الاخرى ومراقبة نمو نفقات الاجور المرتبات وتحسين عمليات الشراء الحكومية.

توقعات الصندوق

وبالنسبة لتوقعات المالية العامة والمالية الكلية والمخاطر توقع الصندوق ان تكون آفاق المالية العامة الكلية متوسطة الاجل «مواتية بوجه عام» رغم بقاء الاحتياجات التمويلية للموازنة العامة كبيرة. وتوقع ارتفاع معدل التضخم السنوي لنحو 2,5٪ في 2018 وان يبلغ 3,75٪ في 2019 مدفوعاً بإدخال ضريبة القيمة المضافة «على ان يستقر بعد ذلك عند مستويات تقل عن 3,2٪». وأضاف ان الانتعاش التدريجي في إنتاج النفط وأسعاره سيجافظ على توازن الحساب الجاري لميزان المدفوعات على نطاق واسع.

وتوقع الصندوق بقاء الوضع الكلي للمالية العامة قريبا من الوضع التوازني رغم الارتفاع الأخير في أسعار النفط، مبينا ان السيناريو الأساسي يفترض ان تتراوح أسعار النفط عند 49 دولاراً للبرميل خلال (2017-2019) وتزداد لتصل لنحو 52 دولاراً للبرميل على المدى المتوسط بما يتفق عموماً مع أسواق العقود الآجلة. وأضاف ان هذا السيناريو يأخذ في الاعتبار الأثر المالي لإدخال ضريبة القيمة المضافة والرسوم على التبغ والمشروبات السكرية وبعض الزيادات في أسعار الخدمات الحكومية والالتزام الكامل لمدة ثلاث سنوات بسقف الإنفاق العام الذي تم الإعلان عنه أخيراً. وذكر ان إجمالي الاحتياجات التمويلية للموازنة العامة يبيى «كبيرا»، إذ انه

«النفط الكويتي» ينخفض 1.6٪

انخفض سعر برميل النفط الكويتي 94 سنتاً أي بنسبة 1,6٪ ليلعب 58,54 دولاراً، وفقاً للسعر الملن أمس من مؤسسة البترول الكويتية. وفي الأسواق العالمية، ارتفعت أسواق النفط خلال تداولات أمس مع تفوق أثر التوقعات بتمديد أوبك لتخفيضات الإنتاج خلال اجتماع سيعقد نهاية هذا الشهر على إثر زيادة المخزونات وإنتاج الخام في الولايات المتحدة، حسب «رويترز». وارتفع خام القياس العالمي مزيج برنت في العقود الآجلة 19 سنتاً، أو ما يعادل 0,3٪، مقارنة مع سعر التسوية السابقة إلى 62,06 دولاراً للبرميل. وارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 6 سنتات مقارنة مع التسوية السابقة إلى 55,39 دولاراً للبرميل.

لا تؤخروا فرض الضرائب وإعادة تسعير الخدمات الحكومية

وضع المالية العامة للكويت «تحسن» على خلفية ضبط الإنفاق

15٪ العجز المالي السنوي بالموازنة من الناتج المحلي الإجمالي

الاحتياجات التمويلية للموازنة العامة لا تزال ضخمة

ضبط الإنفاق وفر بـ 2,25 مليار دينار في الميزانية الماضية

استبعاد دخل الاستثمارات الحكومية تسبب في «عجز كبير» بنحو 17,5٪ من الناتج المحلي

4 ٪ نمواً متوقعا للناتج المحلي «غير النفطي».. و4,5٪ للقطاعات النفطية بحلول 2018

ضريبة «القيمة المضافة» ترفع التضخم إلى 3,75٪ في 2019

ضرورة التعجيل في تنفيذ عمليات التخصيص

ذكر صندوق النقد ان البعثة تشجع السلطات على التعجيل في تنفيذ عمليات التخصيص المقررة والشركات بين القطاعين العام والخاص على ان تنفذ بشكل شفاف وتنافسي، وأكد ان تحسين بيئة الاعمال من «الأمر المهمة» إذ تشجع (البعثة) التقدم الحز في تبسيط التسجيل والترخيص وتخفيف القيود المفروضة على الاستثمار الاجنبي المباشر والحاجة لمواسلة تلك الجهود. وأضاف ان تخفيف عبء الامتثال الجمركي وتخفيف الحواجز التجارية سيساعد على زيادة انسيابية التجارة بين الكويت وشركائها وخفض التكاليف، لافتاً في الوقت ذاته الى ان «الحصول على الأراضي يشكل عبء أمام الاستثمار». وأشار إلى ان «البعثة رحبت كذلك بتعزيز السلطات على المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم لدورها في توليد فرص العمل وهو ما يساعد فيه تطوير الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة».

توصية خاصة بزيادة مرونة الحد الأقصى لأسعار الفائدة

أكد الصندوق ان البعثة أوصت بـ «زيادة مرونة الحد الأقصى لأسعار الفائدة للسماح للبنوك بتحسين تسعير المخاطر التي تنطوي عليها المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وتشجيع القروض المصرفية لهذا القطاع».

إطلاق مزادات للدين المحلي

أشار «صندوق النقد» الى ان البعثة رحبت بالجهود التي تبذلها السلطات الكويتية لمعالجة العقبات القانونية لرفع سقف وأجل قدرة الحكومة على الاقتراض وإصدار سندات وصكوك أطول اجلا، معتبرا ان «إطلاق مزادات للدين المحلي يسمح باكتشاف الأسعار وتطوير أسواق ثانوية تساعد في تطوير سوق لسندات الشركات وإدارة السيولة».

وأوضح البيان ان البعثة تعتبر سياسة ربط سعر صرف الدينار بسلة من العملات الكويتية لمعالجة العقبات القانونية وتقديم دعامة فعالة للاستقرار النقدي، مؤكدة التزام بنك الكويت المركزي بالكامل بنظام سعر الصرف واستخدامه مختلف ادوات السياسة النقدية للمحافظة على أسعار فائدة قصيرة الاجل على الدينار الكويتي تفوق أسعار الفائدة على الدولار الأميركي.

وأضاف ان البعثة أشارت الى انه «على المدى الطويل ومع زيادة تنوع الاقتصاد فإن منافع زيادة مرونة سعر الصرف قد تزداد».

توصيات صندوق النقد.. إصلاحات مالية لازمة وضرورية

الاجيال القادمة واستبعاد دخل الاستثمارات) نحو 17,5٪ من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية (2016-2017) لنحو 9٪ بحلول عام 2022. وذكر انه بالرغم من ان التدابير الأخرى لتتوسع الإيرادات العامة ستساعد على تحقيق هذا الهدف، إلا ان الجزء الأكبر من الجهد الإضافي يأتي من تقليص الإنفاق الجاري، معرباً عن دعم بعثة الصندوق أهدافاً أكثر طموحاً لإعادة تسعير الخدمات الحكومية. وأضاف ان الإصلاح الذي يهدف لتوسيع قاعدة

ضريبة دخل الشركات لتشمل جميع الشركات العاملة في الكويت سيساعد على تعزيز الإيرادات غير النفطية مع تحقيق تكافؤ الفرص والقيام بالإصلاحات الهيكلية للموازنة العامة لمعالجة الجمود في الإنفاق الجاري والحد من الهدر. وذكر ان الزيادة الكبيرة في الإنفاق العام على مدى العقد الماضي جاءت مدفوعة بزيادة الإنفاق الجاري وجموده لاسيما فاتورة الاجور المرتبات ودعم الطاقة

والتحويلات إلى الأسر والشركات. واعتبر ان السيطرة على فاتورة الاجور المرتبات أمر بالغ الأهمية لتعزيز التكيف المالي وضو القطاع الخاص وخلق فرص العمل، مضيفاً انه «على السلطات الكويتية ان تتبنى تنفيذ برنامج إصلاح شامل للمرتبات والاجور بهدف تبسيط وانسجام هيكل المرتبات والاجور وتعزيز التعويضات القائمة على المهارات المتكافئة وإعادة تنظيم التعويضات في القطاعين العام والخاص لتعزيز الاتساق بينهما».